جمهوريـــــة العـــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعـــــة ديالـــــى
كلّيّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة
قســـــم الجغرافيـــــة

التباين المكاني لمؤشرات التنمية الحضرية ضمن احياء مدينة الخالص

رسالة مقدمة
إلى مجلس كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة / جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية

من قبل الطالب
حسين عبيد عباس التميمي

بإشراف
الأُستاذ المساعد الدكتورة
رجاء خليل احمد

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي

المبحث الاول: الاطار النظري

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي (مفهوم التنمية والادارة الحضرية)

المبحث الاول: الاطار النظري

١- مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة بمشكلة رئيسة وهي :

١- هل هناك تباين مكاني لمؤشرات التنمية الحضرية (السكنية و الاقتصادية والاجتماعية والخدمية) في ضمن احياء مدينة الخالص ؟

كما ظهرت مشكلة ثانوية أخرى وهي :

٢- هل هناك حاجة أو نقص يعاني منه سكان مدينة الخالص من مؤشرات التنمية الحضرية (السكنية و الاقتصادية والاجتماعية و الخدمية) ؟

٢- فرضية الدراسة :

بناء على ما تم طرحه من مشكلة رئيسة ومشاكل ثانوية فقد جاءت فرضية الدراسة بالشكل الاتي :

١- يوجد تباين مكاني لمؤشرات التنمية الحضرية (السكنية و الاقتصادية والاجتماعية والخدمية) ضمن احياء مدينة الخالص .

٢- توجد حاجة أو نقص يعاني منه سكان مدينة الخالص من مؤشرات التنمية الحضرية (السكنية و الاقتصادية والاجتماعية والخدمية) .

٣- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى توضيح التباين المكاني لمؤشرات التنمية الحضرية لاحياء مدينة الخالص من خلال :-

١- توضيح النقص الموجود من حيث الخدمات والبنى الارتكازية واتخاذ الوسائل المناسبة لمعالجتها لكي تكون بيئة حضرية متكاملة، والكشف عن التباين الموجود في مؤشرات التنمية الحضرية بين احيائها.

مهيمنة على النظام الحضري عن باقي الاحياء ووضوح المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسكنية على الاحياء الاخرى في مدينة الخالص.

٢- محاولة تقديم دراسة تساعد على ايجاد او تحقيق مستوى متوازن لمؤشرات التنمية الحضرية ضمن احياء مدينة الخالص لتكون قادرة على تحقيق بيئة حضرية متكاملة تسودها العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والخدمية.

٤- أهمية الدراسة :

تأتي اهمية الدراسة من النواحي التالية:

١- تقديم العون لإدارة المدينة الحالية في التعرف على الصورة الحقيقية لحاجة سكان المدينة من مؤشرات التنمية الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والخدمية لعلاج المشكلات الواقعية، وتأتي أهمية هذه الدراسة من اعطائها صورة واضحة لعمل الادارة الحضرية لمدينة الخالص حالياً والارتكاز عليها في المستقبل، ومتطلبات التنمية المكانية فيها للارتقاء ضمن احيائها وتطويرها.

٢- ان ارتفاع عدد السكان في مدينة الخالص ادى الى زيادة التوسع الحضري في ضمن احيائها، الامر الذي انعكس على زيادة الطلب على الخدمات ومحاولة وضع الخطط الناجحة لتحقيق تنمية وادارة حضرية سليمة في الحاضر والمستقبل.

٥- مناهج الدراسة :

ان اي دراسة لابد ان تتبع منهجاً علمياً واضحاً، فالمنهج الذي تم اتباعه في الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع من خلال الاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً، فضلاً عن المنهج التحليلي الكمي في تفسير تغيرات الدراسة على وفق طرائق احصائية ورياضية دقيقة التي تحدثت عنها لمؤشرات التنمية الحضرية الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والخدمية في بيان الاداء الاداري الحضري للتنمية الحضرية ضمن احياء الخالص.

٦- حدود الدراسة : وتشمل:-

أ- الحدود المكانية:

تتمثل منطقة الدراسة بمدينة الخالص والتي يمكن تحديدها بالحدود الحضرية الإدارية لبلدية الخالص في ضمن التصميم الأساس لها لعام ٢٠١٣م، والتي يحدها من الشمال قريتا (الناي والدوجمة) ومن الجنوب قريتا (عرب شوكة والأسود) ومن الشرق قرية (التحويلة) ومن الغرب قريتا (جديدة والسعدية) ومن الشمال الشرقي قريتا (الكوتي وأبو تمر) ومن الشمال الغربي قريتا (جيزاني الجول والسندية) ومن الجنوب الشرقي (مقاطعة المهردار) ومن الجنوب الغربي قريتا (العامرية وكشكين)، وتبلغ مساحة المدينة الكلية (٢٤٠٧)هكتار، كما تبعد مدينة الخالص حوالي (١٨) كم شمال مدينة بعقوبة وحوالي (٧٠) كم شمال شرق العاصمة بغداد وتمتد أطرافها الغربية على امتداد الطريق الشرياني (طريق بغداد- الخالص – كركوك) (طريق رقم ٢)، أما الموقع الفلكي للمدينة فيمكن تحديده على وفق الإحداثيات الجغرافية ما بين دائرتي عرض (٣٤,١٥ – ٣٣,١٥) شمالاً، وخطي طول(٤٤,٣٤ – ٤٥,٢٨) شرقاً، ينظر خريطة (١).

ب- الحدود الزمانية:

تناولت الدراسة احياء مدينة الخالص ضمن حدودها البلدية لعام ٢٠٢١.

خريطة (١)

موقع مدينة الخالص واحيائها لعام ٢٠٢١

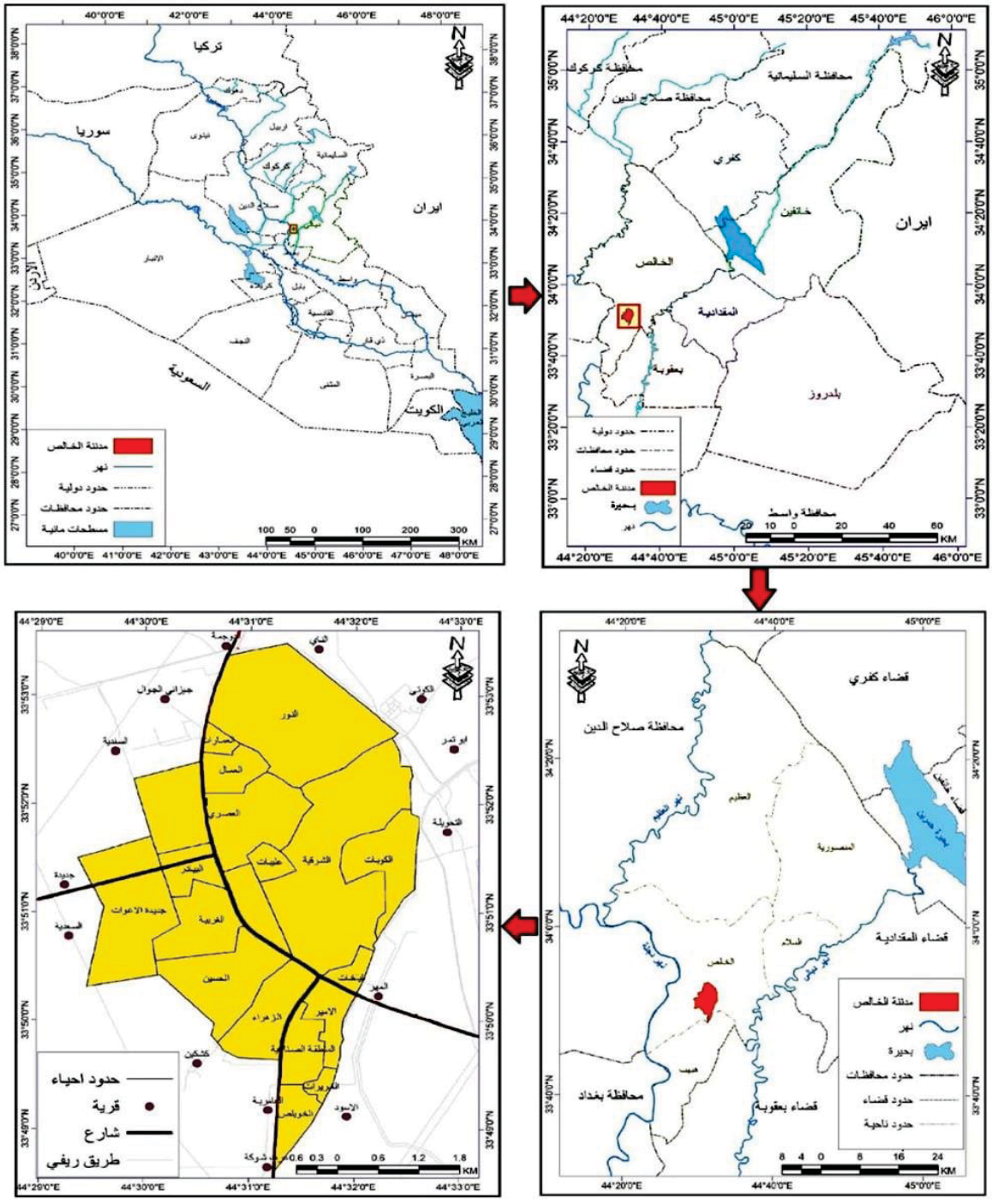

المصدر: ١- خريطة العراق الادارية، الهيئة العامة للمساحة، بغداد، ٢٠٢٠.

٢- خريطة محافظة ديالى ، الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، ٢٠٢٠، بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠.

٣- خريطة التصميم الاساس لمدينة الخالص لعام ٢٠١٣ بمقياس١:٥٠٠٠٠٠.

٧- الدراسات السابقة:

١- دراسات تناولت منطقة الدراسة:

١- دراسة "تركي حومد الجوراني" ٢٠١٣م : تناول بها دراسة كفاءة الخدمات التعليمية الابتدائي والثانوي في قضاء الخالص[١].

٢- دراسة اسراء هيثم احمد، التباين المكاني للخدمات الصحية في محافظة ديالى[٢]، وتناولت هذه الدراسة التباين المكاني لتوزيع الخدمات الصحية ومستوى كفاءتها لستة اقضية ومنها قضاء الخالص باستخدام المعايير والمؤشرات التي اعتمد عليها في قياس هذه الخدمة التي تعكس صحة افراد المحافظة وتاثيرها المباشر في النظام الصحي.

٣- دراسة حوراء عبد الحسن الناصر، العلاقة المكانية بين طرق النقل بالسيارات وتغير استعمالات الارض الحضرية في مدينة الخالص، جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الانسانية ، عام ٢٠١٥ [٣]، ركزت الدراسة على دور طرق النقل بالسيارات في اعطاء المدينة طابعها المورفولوجي من خلال تغييره لتوزيع استعمالات الارض الحضرية في مدينة الخالص وقد جاءت هذه الدراسة لتعميق المنظور الجغرافي لدور النقل الحضري في البناء الوظيفي والعمراني لمدينة الخالص وتحليل دور طرق النقل بالسيارات في تغيير هيكلية المدينة.

٤- دراسة علي ثاير طالب، التجاوزات على التصميم الاساس في مدينة الخالص – ٢٠١٧[٤]، ركزت الدراسة على ابراز خطورة مشكلة التجاوزات الحاصلة على التصميم الاساس لمدينة الخالص لعام ١٩٩٧ ومحاولة حصر اعداد التجاوزات وانواعها وتباينها المكاني وكذلك لفت انظار الجهات المسؤولة على المدينة الى خطورة هذه المشكلة وتأثيرها الحالي والمستقبلي على الخدمات.

---

(١) تركي حومد الجوراني ، كفاءة الخدمات التعليمية (الابتدائي والثانوي) في قضاء الخالص، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٣.

(٢) اسراء هيثم احمد، التباين المكاني للخدمات الصحية في محافظة ديالى، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى ، ٢٠١٣.

(٣) حوراء عبد الحسن الناصر، العلاقة المكانية بين طرق النقل بالسيارات وتغير استعمالات الارض الحضرية في مدينة الخالص، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٥.

(٤) علي ثاير طالب، التجاوزات على التصميم الاساس في مدينة الخالص، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٧.

٢- دراسات حضرية اخرى:

١- دراسة "مسلم كاظم حميد الشمري" ٢٠٠٦م[١]، تناول الباحث التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، وكانت من بين المراكز المعنية بالدراسة(مدينة بعقوبة وبلدتي المقدادية والخالص)، وقد تأثر الباحث بدراستهُ هذه في استعراض مراحل النمو والتوسع الحضري لمدينة الخالص.

٢- دراسة جهيدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة (دراسة ميدانية بمدينة العلمة – ولاية سطيف) لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٢]، وقد اكدت الدراسة الى معرفة دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية في المدن المتوسطة باعتبارها عوامل اساسية في النمو الحضري، وكذلك التعرف على الخصائص الاجتماعية وتحديد التغيرات التي طرأت على الحياة الاقتصادية للسكان في هذه المدن.

٣- دراسة هدى قاسم محمد، واقع الخدمات البلدية والمجتمعية في مدينة هبهب في ضوء التوسع الحضري للمدينة عام ٢٠١٤[٣]، ركزت الدراسة على وجود جملة من العوامل والمؤشرات ساهمت على نهوض وتطور مدينة هبهب وقد تم تسليط الضوء على ما تقوم به البلدية من نظافة وتبليط شوارع وخدمة المتنزهات التي تعد متنفس المدينة والخدمات التعليمية والصحية وتقييم كفائتها واهم جوانب القصور والعجز في تقديم هذه الخدمات واهم المعوقات والمشاكل التي تعترضها مع وجود الحلول لهذه المشاكل.

٤ – دراسة قتيبة محمد شلال القيسي، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة – لعام ٢٠٢٠[٤]، ركزت الدراسة على وجود ادارة جغرافية تتميز بالقدرة على معالجة ومواجهة المشاكل وحلها ومنها الزيادة السكانية وهذا ما يسمى بالإدارة

---

(١) مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالى، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد،٢٠٠٦.

(٢) جهيدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة (دراسة ميدانية بمدينة العلمة – ولاية سطيف) لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر،٢٠٠٩.

(٣)هدى قاسم محمد، واقع الخدمات البلدية والمجتمعية في مدينة هبهب في ضوء التوسع الحضري للمدينة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٤.

(٤) قتيبة محمد شلال القيسي، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، الجامعة العراقية،٢٠٢٠.

الرشيدة التي تعتمد على اساليب حديثة ومعاصرة من حيث التخطيط والتشريع والتمويل والتنفيذ.

٥- دراسة نور عبد الكريم محمد نوري، التحليل المكاني لجودة الحياة الحضرية في مدينة بعقوبة لعام٢٠٢١[١]، وقد اكدت الدراسة الى انه هناك تباين مكاني لجودة الحياة الحضرية في مدينة بعقوبة على وفق حال المدينة لعام ٢٠١٨ ويتم ذلك وفق اربعة مؤشرات (اجتماعية، اقتصادية ، عمرانية، وخدمية).

٦- دراسة حمد دعبول مهاوش الخزعلي، التحليل المكاني لكفاءة خدمات البنى التحتية لمدينة الخضر دراسة في جغرافية الخدمات ٢٠٢١[٢]، ركزت الدراسة على الكشف عن مستويات ومؤشرات الخدمات لمدينة الحضر وبيان مدى التوافق بين الخدمات ومؤشراتها وزيادة اعداد السكان ومحاولة تشخيص مواطن الخلل في الخدمات الاساسية وتحديد العجز في حصة الفرد من كل خدمة واثر تباين المؤشرات التنموية بين احياء المدينة.

٧- دراسة زينب علي جاسم الطويل، النظام الحضري في محافظة ميسان٢٠٢١ [٣] ، ركزت الدراسة على العمل لتحقيق مستوى متوازن بين المراكز الحضرية ليكون اكثر قدرة لتحقيق نظام حضري متكامل بوجود عدالة بين توزيع الخدمات الاساسية للنظام الحضري لمدن المحافظة.

الملاحظ ان الدراسات السابقة تناولت المراكز الحضرية والمؤشرات التي ساهمت على نهوض وتطور المدن وبيان مدى التوافق بين الخدمات ومؤشراتها وزيادة اعداد السكان ومحاولة تشخيص مواطن الخلل في الخدمات الاساسية.

(١) نور عبد الكريم محمد نوري، التحليل المكاني لجودة الحياة الحضرية في مدينة بعقوبة، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠٢١.

(٢) حمد دعبول مهاوش الخزعلي، التحليل المكاني لكفاءة خدمات البنى التحتية لمدينة الخضر دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، ٢٠٢١.

(٣) زينب علي جاسم الطويل، النظام الحضري في محافظة ميسان ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ميسان،٢٠٢١.

٨- مصادر الدراسة:

تمثلت مصادر البيانات والمعلومات بما يأتي:-

١- المصادر المكتبية متمثلة بالكتب والرسائل والاطاريح والمجلات العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

٢- البيانات الرقمية من الدوائر الرسمية والمؤسسات الحكومية المتمثلة بالمجموعة الاحصائية السنوية والتقارير الاحصائية للوزارات ذات العلاقة.

٣- الخرائط المطلوبة للدراسة لما يتطلبه العمل الكارتوكرافي فيها مما يعزز الدراسة.

٤- الدراسة الميدانية لمدينة الخالص للتعرف على واقع حال المدينة واحيائها وواقع حالها الاقتصادي والاجتماعي والسكني والخدمي .

عينة الدراسة: تم اختيار عينة طبقية عشوائية وقد بلغ عددها (٣٨٥) وحدة سكنية لاحياء الخالص وكان حجم المجتمع هو (٦٣٢٥٦) نسمة ليشمل كل احياء مدينة الخالص لعام ٢٠٢١ من خلال استمارة استبانة اعدت لهذا الغرض، جدول (١) تم توزيع استمارت الاستبانه بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ وتم جمعها وادخالها وتبويبها بجداول احصائية تمثل نسب مئويه ٢٠٢١/٣/١٣، ثم استخراج حجم العينة من خلال حساب حجم العينة بمعادلة ستيفن ثامبسون[١].

$$n = \frac{n \times p(1-p)}{[n-1 \times (d^2 \div z^2) + p(1-p)]}$$

N= حجم المجتمع

Z= الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى المعنوية ٠,٠٥ ومستوى الثقة ٠,٩٥ وتساوي ١,٩٦

d= نسبة الخطأ وتساوي ٠,٠٥

P= القيمة الاحتمالية وتساوي ٠,٥٠

٣- ترتيب البيانات وتصنيفها ضمن جداول وتحليل تلك الجداول والوصول الى النتائج التي خرجت بها الدراسة.

(1) Steven K.Thempson , Sampling Third Edition, 2012, p : 59-60.

٤- اجراء مقابلات مع بعض المسؤولين.

٥- تم ترتيب الرسالة بالفصول الواردة في الصفحات.

جدول (١) عدد السكان لمدينة الخالص بحسب الاحياء و نسبهم المئوية وحجم العينة لعام ٢٠٢١

ت	اسم الحي	عدد السكان ٢٠٢١	النسبة %	حجم العينة
١	الغربية	٧١٤١	١١,٣	٢٣
٢	الشرقية	٨٦٠٨	١٣,٦	٢٣
٣	عليبات	٦٥٠٤	١٠,٣	٢٣
٤	الخويلص	٢٥٥١	٤,٠	٢٣
٥	العزيزات	٢٥٥	٠,٤	٢٢
٦	الكوبات	١٥٩٥	٢,٥	٢٣
٧	العصري	٧٢٠٦	١١,٤	٢٣
٨	العمال	٦١٢١	٩,٧	٢٣
٩	المنطقة الصناعية	١٢٨	٠,٢	٢٠
١٠	الباجات	١٩١	٠,٣	٢١
١١	الزهراء	٥٨٠٢	٩,٢	٢٣
١٢	العمارات السكنية	٢٨٠٦	٤,٤	٢٣
١٣	النور (شو خيرات)	١٥٩٥	٢,٥	٢٣
١٤	الامير (كصب)	١٩٧٧	٣,١	٢٣
١٥	البيادر(علي هادي)	١٤٦٧	٢,٣	٢٣
١٦	جديدة الاغوات	١٢٧٥	٢,٠	٢٣
١٧	الحسين(الجنود)	٨٠٣٤	١٢,٧	٢٣
المجموع		٦٣٢٥٦	١٠٠	٣٨٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على دائرة احصاء محافظة ديالى، قسم الاحصاء السكاني، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي:

اولا: التنمية الحضرية :

ان استعراض مراحل النمو المساحي للمراكز الحضرية المختلفة من توسع حضري وامتدادات حضرية على هيئة ضواحي مختلفة الانواع يتبعها ظهور التوابع الحضرية (البينية) كلها مراحل تقود لتحقيق التنمية الحضرية التي كانت مثار عناية الباحثين والمختصين في التنمية ومنهم:

أ- بيرو Berroux ، وودفي Boudevi، وهيرش مان Hirshman وميردال Myrdal الذين كانت آراؤهم تنصب على تطبيق نظرية اقطاب النمو Growth poles في تحقيق التنمية الحضرية ومنع الوصول إلى التنمية المكانية في عموم الاقليم، ان آراء وافكارهم هؤلاء المختصين كانت تقتصر على امكان تطبيق نظرية اقطاب النمو في الدول المتقدمة وحجتهم في ذلك وجود العشرات من المدن الكبرى في تلك الدول تكون نماذج وأقطاب لتحقيق التنمية الحضرية والمكانية(١).

ب- آراء فريدمان J.Fridman – لقد اكدت آراء فريدمان امكان تطبيق نظرية أقطاب النمو ونجاحها ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية والمكانية الشاملة في الدول النامية التي تعاني من قلة في المدن الكبيرة بشروط ومراحل تطورية متداخلة :

١ – المرحلة الاولى: – تتميز بتعزيز مكانة القطب الواحد لوجود عدة عوامل ايجابية يتسم بها ذلك القطب مثل وجود الموارد الطبيعية والكثافة السكانية العالية التي تشكل سوقا استهلاكية واسعة والموقع الجيد لذلك القطب، وبذلك سوف تكون لعملية الاستقطاب اثار ايجابية وهي السائدة على قوى الانتشار .

٢ – المرحلة الثانية: – تتميز بتغير التركيب الهيكلي للمركز الحضري والاقليم المحيط به بصورة تدريجية تؤدي إلى ظهور هيكل متعدد النوى تمتلك كل واحدة منها حالة

(١) محمد العقاد، (مقدمة في التنمية والتخطيط)، دار النهضة العربية للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص١٣٥.

مرغوبة في التطور ولكن مع ذلك فان مؤثرات الاستقطاب تكون أقوى من مؤثرات التشتت والانتشار.

٣ – المرحلة الثالثة: وفيها تأخذ مؤشرات الانتشار بالتزايد والتطور في عموم الاقليم وتصبح لها اثار واضحة في تشكيل النوى والتوابع الحضرية الجديدة حول المركز ولكنها مع ذلك تبقى اقل قوة من مؤشرات الاستقطاب التي تبقى على قوتها.

٤ – المرحلة الرابعة : وهي الأخيرة في عملية التطور الوظيفي للإقاليم وتتصف بذوبان المناطق غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية في ضمن النسيج المكاني لاقتصاديات المركز وهي الحالة المثالية التي تتحقق فيها الموازنة بين مؤثرات الاستقطاب (Polarization Effect) ومؤثرات الانتشار(Spread Effects) ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية اولا ثم بلوغ التنمية المكانية الشاملة على مستوى الإقليم والوطن.

١– مفهوم التنمية الحضرية المستدامة:

تعرف التنمية الحضرية المستدامة بأنها مجموعة من الإجراءات والخطط المستخدمة لتحقيق نمو متوازن ومستدام، من أجل تطوير المراكز الحضرية باستخدام برامج زمنية محددة وشاملة للحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والخدمية، والعمرانية، بما يتوافق مع تزايد المستمر في السكان[١] .

لذا تعتمد التنمية المستدامة الحضرية على دراسة السكان والاقتصاد واستخدام الاراضي والنقل والمرافق الحيوية ووسائل الانتاج، إذ ترتبط التنمية الحضرية المستدامة بمعايير تتعلق بتوفير إمدادات المياه ونقاوتها ، فضلاً عن توفير المقومات البيئية في إدارة النفايات والنقل، إذ لا يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود إدارة سياسية قوية وما يصاحبها من إصلاحات هيكلية وتشريعية جذرية[٢]، فالتنمية الحضرية هي إحدى أهم مظاهر التنمية المستدامة ويتم التعرف عليها من خلال عدة مظاهر، أما بالزيادة

(١) قاسم البدراوي ، التزايد السكاني والتنمية الحضرية في محافظة درعا ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الثالث والرابع ، ٢٠١٤ ، ص ٧١٠.
(٢) رولا أحمد ميا ، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسة ، العدد الأول ، ٢٠١٠ ، ص ٢٧٦.

الحاصلة في المراكز الحضرية من حيث الحجم والعدد أو بخدمات البنية التحتية والخدمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية[١].

يستنتج الباحث أن ما تتميز به التنمية المكانية المستدامة للمدن هي الاستمرارية (التواصل في التنمية دون انقطاع)، تنظيم استخدام الموارد الطبيعية للمدينة، فضلاً عن تحقيق التوازن في البيئة الحضرية من خلال تنمية مكوناتها دون التركيز على مكون واحد لتحقيق التكامل لأنظمتها الثلاث (اقتصادية، اجتماعية، بيئية).

٢- أهداف التنمية الحضرية[٢]:

- رفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصادياً واجتماعياً .

- صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتها.

- اتساع حركة التصنيع والانتاج .

- محاولة تحقيق التنمية في كافة القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

- أحداث تغيرات على مستوى البيئة التي يعيش فيها الناس .

- دفع الافراد لكسب قدرات وقيم تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشاكل على احداث التغيير.

٣- ركائز التنمية الحضرية المستدامة للمدن[٣]:

ترتكز التنمية الحضرية المستدامة للمدن بشكل خاص على:

١- الترويج لفكرة حماية البيئة من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئات الطبيعية.

---

(١)قاسم البدراوي ، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان ، مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول والثاني ٢٠١٠ ، ص ٥٥٤ ــ ص٥٥٥.

(٢) التنمية الحضرية / مدونة العمران ، مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://www.igiurbs.dlogspt/2012/blog-post-7.htm

(٣)احمد عبدالفتاح ناجي، التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر، المكتب الجامعي الحديث، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٥، ص٨٨.

٢- بناء أو تشييد مجتمعات بشرية تشجع على ترسيخ التعاون بين القطاعات الموجودة بها فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة.

٣- تشييد بنية تحتية وخطوط مواصلات واتصالات لا تتجاوز على الموروث البيئي، الطبيعي كما يجب تشجيع الناس على استخدام المواصلات العامة والتقليل من الاعتماد على المواصلات الخاصة.

٤- الحذر من إهدار أو الإسراف في استخدام المياه النظيفة الصالحة للشرب والعمل على حسن إستغلال المهدور منها، من خلال عمليات إعادة تدوير لها واستخدامها من جديد في مجالات زراعية وغيرها.

٥- الحد من الإسراف في إستغلال الموارد الطبيعية وبخاصة مصادر الطاقة القابلة للنضوب من خلال تعميق فكر إعادة تدوير المخلفات الصلبة والسائلة وترسيخه مرة أخرى.

٦- تبنى التصاميم الهندسية الصديقة للبيئة والتي لا تشكل عدواناً عليها والتي تعتمد على إستغلال مواد خام طبيعية لا تُسبب تلوثاً للبيئات الطبيعية[١].

٤- مشاكل التنمية الحضرية[٢]:

تواجه التنمية الحضرية مجموعة من المشكلات التي أثرت وبشكل كبير في عرقلة عملية التنمية والتي تتمثل بالاتي :

-مشكلة التضاعف السكاني المستمر، الذي يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الحضرية

- الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات فضلاً عن الكوارث الأخرى التي يتسبب الانسان فيها كالحروب وغيرها .

(١) احمد عبدالفتاح ناجي، التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر، مصدر سابق، ص٨٩.

(٢) التنمية الحضرية / مدونة العمران ، مقال منشور على الموقع الالكتروني :

https://www.igiurbs.dlogspt/2012/blog-post-7.htm

– عدم التخطيط المسبق للمشاريع التنموية مما يؤدي إلى فشلها في المستقبل، لافتقارها إلى إدارة ناجحة وقادرة على وضع خطط بما يضمن فاعليتها في المستقبل.

– التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري.

– اختناق حركة السير نتيجة النمو السكاني المفرط وتزايد أعداد وسائط النقل مما يؤدي إلى زيادة الحاجة لشق طرق جديدة بما يضمن انسيابية حركة النقل في داخل المدينة[1].

– سوء تقسيم واستخدام الأرض، بسبب غياب الردع القانوني .

– الخصائص الجغرافية هي الأخرى تعد إحدى المشاكل التي تواجهها التنمية الحضرية كالتضاريس والمناخ .

– نقص الكفاءة والخبرة لدى العاملين في المؤسسات المنوط إليها إدارة المدينة لاسيما في مجال التنمية .

ثانيا: أشكال المدن الحضرية الجديدة:

١– **المدن الحدية:** نرى اليوم إشكالاً جديدة من المراكز الحضرية يطلق عليها مسمى المدن الحدية ويقصد ها غالباً تلك المدن الصغيرة الحجم التي تقع على حدود المناطق الريفية وعلى هامش المدن الحضرية التقليدية القديمة وتضم بين جنباتها كثيراً من الوظائف أغلبها الوظائف الإدارية العليا، المكاتب الرئيسة لكافة الأنشطة الصناعية المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات على سبيل المثال.

والجدير بالذكر أن فكرة هذه المدن الحضرية الجديدة قد طرأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبرغبة من المستثمرين في نسيان الكوارث التي خلفتها الحرب بالنسبة للمدن القديمة، وبسبب أخر يرتبط بتكلفة إحياء أو إعمار المدن القديمة وإعادة لصورها السابقة، وبمرور الوقت شهد العالم كثافة كبيرة في إنشاء وتشييد مثل هذه المدن الحدية أو ما كان يطلق عليها بالسبعينات والثمانينيات الضواحي الجديدة .

(١)عصام الدين كامل محروس ، ليفين رأفت الديب ، المشكلات العمرانية (أسيوط حالة دراسية) مجلة المهندس ، جامعة اسيوط ، العدد(٣) ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٤ .

تتسم هذه الضواحي بالمساحات المكانية الواسعة بين المبان أو المكاتب الرئيسية للمنظمات أو حتى بالنسبة للمساكن المخصصة للسكنى بطريقة لا تتوافر في المدن القديمة وبطريقة تحقق أيضاً خصوصية كبيرة لقاطنيها، أيضاً نجد أن طريقة تصميم المدينة أو الضاحية من الداخل بشوارعها الفسيحة الكبيرة وطرقاتها السريعة وبما تحويه من كافة الخدمات المتوقعة ووسائل الترفيه ما يجعلها منتجعاً ومكاناً آمناً لراحة الفرد ومن المزايا التي كانت تتمتع بها هذه الضواحي أيضاً أنها تحقق نطاقاً جغرافياً ضيقاً بين العمال ومكان العمل بمعنى تعمل على تقريب المسافات الجغرافية بينهما بطريقة تؤثر إيجابياً على مقدرة الفرد العامل على الإنتاج، كما أنها أماكن نظيفة بدرجة كبيرة ورخيصة التكلفة بالمقارنة للمدن التقليدية القديمة، الجدير بالذكر أن هذه المدن تنتشر بشكل خاص بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا أكثر مما توجد بالمدن أو الدول الأوروبية[١].

٢- **المدن التقنية:** ويقصد بها مساحات جغرافية محددة يقوم عليها نشاط صناعي متخصص أو يجتمع ها مجموعة من النشاطات الصناعية المتخصصة المتشابهة أو المتماثلة مثال ذلك المدن التي تضم مجمعات لصناعات تقنية المعلومات والاتصالات، وهذه المدن أما تطور نتيجة لجهود القطاع الخاص أو بالتعاون المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام، ولذا تهتم الحكومات الحديثة خاصة بالعالم الغربي بمثل هذه المدن التقنية وتقدم لها مختلف أشكال الدعم والمساعدة.

من ناحية أخرى تهتم هذه المدن والمنظمات الموجودة بها بالبنية التحتية المعلوماتية وبخاصة مدى إمكانية وجود بنية الشبكات والوضع البيئي الصحى ونوعية أو طبيعة المبان اللازمة لإنجاز الأعمال[٢] والجدير بالذكر أيضاً أن هذه المدن شيدت بالكامل بعيدا عن الإطار التقليدي للمدن القديمة هرباً من الإجراءات الروتينية بما ورغبة في الخروج لرحابة المساحات الجغرافية الكبيرة .

(١)احمد عبد الفتاح ناجي، التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر ،مصدر سابق، ص٣٤١.
(٢)المصدر نفسه، ص٣٤٢.

ثالثا: التنمية المكانية في المناطق الحضرية:

١- متطلبات التنمية المكانية في المناطق الحضرية:

- الاعتماد على التغيرات التي تطرأ على سكان المدينة والبيئة الحضرية والتقنيات الحديثة والتنظيم العلمي المتقن وبهذا يكون في ضمن متطلبات التنمية المكانية الحاجة إلى استحداث الإدارة الذكية التي تعد من الإدارات الفعالة في المدن وذلك لما تتميز به من سهولة السيطرة على المدينة وتحديد أماكن التي قد تتعرض إلى بعض المشاكل وعلى سبيل المثال لا الحصر الازدحام المرور أو انقطاع المياه أو الكهرباء وغيرها.

- الاعتماد على العنصر البشري بوصفه بعد الغاية أو الوسيلة في العملية التنموية فهو الذي يستطيع أن يستثمر الموارد الطبيعية ويكون الاقتصاد ويخطط ما يحتاجه من متطلبات الحياة داخل المدن.

- الاعتماد على المستقرات الريفية في الإقليم والتي تمارس في الغالب النشاط الزراعي حيث إن علاقة المدينة باقليمها هي علاقة الأخذ والعطاء والتأثير والتأثر، فلا تنمية مكانية حضرية بدون تنمية الريف واستقرار السكان فيه للحد من الظاهرة الهجرة والتي تعد من أبرز وأهم الأمور التي تلكأ عملية الإدارة الحضرية في المدينة.

- التغير الجوهري الذي يحدث على استخدامات الأرض بفعل الممارسات التي يقوم بها الانسان سواء داخل المدينة أو اقليمها والذي يتطلب تنظيمه بما يحقق التوازن البيني[١].

٢- استراتيجيات التنمية المكانية في المناطق الحضرية:

تعرف الاستراتيجية بانها (خطة عمل لتحقيق النمو العادل لسكان المدينة، حيث تتطور وتستمر من خلال المشاركة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين جميعاً، أما الغاية من التنمية الاستراتيجية فتتمثل شاملة للمدينة وخطة عمل لتحسين الحوكمة والإدارة وزيادة

(١) على محمد عصام ، تفعيل نظام التنمية في المناطق الحضرية وتفعيل دورها للمناطق الشعبية وتفعيل دورالادارة المحلية ، القاهرة ،٢٠٠١ ،ص ٣٣ .

الاستثمارات من أجل زيادة فرص التوظيف والخدمات، فضلاً عن البرامج المنتظمة وأدائه لتقليص معدلات الفقر.

اذا ينبغي على المدينة أن تقود العملية بنفسها كذلك يعدَ تبنيها محلياً اساسياً.

وترتكز استراتيجية التنمية المكانية على :

- ترتكز استراتيجية التنمية على التغيير.

- ترتكز استراتيجية التنمية على المدينة كوحدة.

- تساعد استراتيجية التنمية للمدينة على الإفادة إلى أقصى حد ممكن من نقاط قوتها وفرصها.

- تحسين موقعها التنافسي والمساهمة بشكل أكبر في التنمية الوطنية .

ويتضح من تعريف استراتيجية التنمية للمدينة بأنها: أداة قيادة تتيح لمتخذي القرار رؤية واضحة عن تطور مدينتهم ويسمح لهم تحشيد الأطراف العامة والخاصة في تبني هذه الرؤية، فضلاً عن كونها أداة مشاركة تتيح امكانية اشراك الاطراف المدنيين كلهم الذين سوف يشاركون بطريقة أو بأخرى في تنمية مدينتهم[١].

أيضاً أداة تنمية متعددة القطاعات وواسعة النطاق يمكن الاستعانة بها لمعالجة مشاكل المدينة سواء أكانت مشاكل سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية.

أما بالنسبة لعناصر استراتيجيات التنمية المكانية فهي كالاتي[٢] :

- السلطات المحلية الاساسية تهتم في تقييم عملية التنمية للمدينة وتنفيذها على أرض الواقع.

(1) Suklev, Bobek, Debarlive, Stojan, Strategic Planning Effectiveness Comprtive Analysis of the Macedonian content, Economic and Business Review, 2012.p32

(٢) ارثر آية لاستر يكلاند تومسون ، الادارة الاستراتيجية المفاهيم والحلات العملية، ط١ ،مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ،٢٠٠٢ ، ص ٠٢١

– مشاركة الأطراف المحلية (المسؤولون المنتخبون، الجمعيات، المواطنين، الإدارات ..الخ) شرط أساسي لنجاح أي مشروع في تنمية المدينة.

– الشراكة بين قطاعي العام والخاص على المستوى الدولي والوطني.

الجدير بالإشارة إن عملية وضع استراتيجية تنمية المدينة تعتمد بشكل كلي على السياق المتبع من قبل المخططين بحسب طبيعة المدينة، فضلاً عن المبادرة تقوم بها وبما إن لكل مدينة خصوصية محلية لا تتوافق مع أي مدينة أخرى معتمدة على معطيات الموقع والموضع لها .

٣– الارتقاء الحضري:

نعني به الاجراءات التي تقوم بها الادارة الحضرية للمدينة للنهوض بالخدمات كافة، وذلك بعد تحديد الفائض والعجز في اداء هذه الخدمات وتعزيز الخدمات التي تحقق كفاءة عالية والارتقاء بالخدمات التي تعاني من العجز في ادائها لكي يتحقق من خلالها جودة الحياة .

التطوير الحضري ونقصد به وضع الدراسات المتكاملة من اجل تطوير المدينة بوضع استراتيجية مستقبلية لحاجة المدينة من الخدمات كافة[١].

رابعا: مفاهيم الإدارة الحضرية :

١– ماهية الادارة الحضرية:

أجمع الباحثون على أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عن الادارة الحضرية للمدن، لذا تعددت تعاريف الادارة الحضرية بتعدد وجهات النظر للباحثين واختلاف أيدولوجياتهم الفكرية، والتي واكبت التغيرات التي حدثت في المراكز الحضرية (المدن) والتي نتج عنها مشاكل حضرية انعكست على مفهوم الادارة الحضرية، وقبل أن يتم الولوج في معرفة

(١) رولا أحمد ميا، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مصدر سابق ، ص٢٧٠.

ماهيــة الادارة الحضــرية فانــه مــن المهــم معرفــة ماهيــة الادارة العامــة أولا ثــم الادارة الحضرية.

– فالإدارة : هي عملية انشائية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة كأفراد أو جماعات بهدف الوصول إلى الاهداف التي يقام من أجلها اي مشروع للوصول إلى أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية والفنية المتاحة [١].

– الإدارة : هي الفن والقدرة على تيسير الأمور بحسب ضوابط وقوانين مشروعة سواء كانت اجتماعية أو إنسانية أو الاهية[٢]، إلا أن (قابول) عرف الإدارة على إنها: التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر[٣]، فالإدارة فن وعلم فهي اذن طريقة لتحقيق الانجازات والابتكارات ضمن المؤسسات الخاضعة للدولة من خلال استثمار الطاقات بأقصى مدى واقل كلفة على وفق أبسط التشكيلات لتنظيم الانتقال الداخلي في ضمن هذه المؤسسات الحكومية ، والتي تتفاعل مع المشاريع والأعمال الكبرى حتى يكون عملها متكاملاً ، ويسعى إلى تحقيق التواصل وإقامة العلاقات بين المجتمع والإدارات المختلفة[٤]، لذا تتنوع الإدارات كالإدارة العامة والخاصة والإدارات الهندسية، والسياحية، والبيئة الحضرية الخ ، لذا فإن الباحثين بمختلف تخصصاتهم ينظرون إليها على إنها تهدف إلى تسخير الامكانيات المتاحة لتحقيق اهدافها المنشودة[٥].

اما بخصوص ماهية الإدارة الحضرية فان ذلك يمكن بيانه في التعريفات الاتية :

الإدارة الحضرية : حيث تعرف بأنها الجهد المبذول من قبل إدارة المدينة سواء كان من قبل إدارة حضرية حكومية بخبرات علمية متخصصة، أو من قبل مديرية البلدية وكادرها، والذي يهدف إلى الحد من المشاكل الحضرية في المدينة وإمكان تلافيها ، والتي تعكر

(١) ريموند وانتري بيتر ، مقدمة بالتخطيط وادارة المدن ، دار الناشر للطباعة ،عمان، ١٩٩٨،ص ٧٣.
(٢) محمد السيد أحمد الكيلاني ، الادارة المحلية وتطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات في المدن ، دار الصفا ، عمان ،٢٠٠٩ ، ص٢٨-٢٩.
(٣)علاء سليم أسعد ، خصائص التحضر وعلاقاتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين ، ٢٠٠٩ ، ص٢١.
(٤)هاشم علي الموسوي و وحيد يعقوب العلي ، التخطيط والتصميم الحضري ، دار حامد ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨ – ٨٠ .
(٥) محمد سيد أحمد الكيلاني ، الادارة المحلية وتطورها وعلاقاتها بالتخطيط وتوطن المشروعات في المدن ، مصدر سابق ، ص ٢٩.

الجو العام السكان المدينة للوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان، فضلاً عن القدرة والبقاء والمنافسة، وذلك إن لمعالجة التقديرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن زيادة حجم السكان، مما ولد ضغطاً متزايداً على الخدمات المتاحة[١].

الإدارة الحضرية: هي الارتقاء بمستوى الخدمات المجتمعية كافة وتحقيق الرفاهية للسكان عن طريق تبني برامج تخطيطية ، وذلك للحد من العجز والتدهور الحاصل في الخدمات، وهذا يتطلب تعاوناً من قبل المجتمع لأنه أدرى بما يحتاج أي تفعيل المشاركة الجماهرية في تحديد ما يحتاجه المجتمع (أهل مكة أدرى بشعابها)[٢].

الإدارة الحضرية: هي فن استعمال المهارات والأساليب التنظيمية في العمل الإداري لإدارة المؤسسات والمرافق العامة والمشاريع داخل المدن ، لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، وذلك باستثمار الموارد المتاحة سواء على مستوى الموضع أو الاقليم لجعل نوعية الحياة داخل المدينة جيدة لسكانها [٣] .

– الإدارة الحضرية : هي أحد المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة لتنظيم أعمال التخطيط والتطوير والتشغيل[٤].

– الإدارة الحضرية :وتعني الأداء الفعال والجهد المبذول، من أجل تنمية وإدارة وتنسيق الموارد المتنوعة لتحقيق أهداف التنمية المكانية للمدن من حيث الارتقاء والتطور[٥].

– الإدارة الحضرية : هي عملية تهدف إلى التوسع بمستوى الحياة المجتمعية في المدن ، للوصول إلى رفاهية المجتمع والحد من حالة التدهور في خدماته ويتضح مما سبق إن الإدارة الحضرية عمل منظم يتبع أساليب علمية ذات تخصصات متنوعة وبما تتطلبه حاجة المدينة لغرض الارتقاء بالمدينة نحو الخدمات الافضل وسد العجز الحاصل في

---

(١)هديل موفق محمود ، استخدام اساليب المخططات الشبكية في الادارة الحضرية للسيطرة على توسع المدن ،معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٣ .

(٢)عثمان محمد غنيم ، معايير التخطيط وفلسفتها وأنواعها ومنهج اعدادها وتطبيقها في مجال التخطيط العمراني، ط٣، دار الصفا للنشر والتوزيع ، جامعة بلقاء التطبيقية ،عمان ، ٢٠١١ ، ص ٦٧.

(٣)عمار هاشم ، تخطيط المدن تطبيقات في التكوين الحضري ، دار مؤسسة حمادة ، اربد ، ٢٠٠٣ ، ص٧٥.

(4)AidenJ and Morganr, Regional Planning A com PPrehensive View... great .Britain pitran, press, 1974. p22

(٥)هاشم على الموسوي و وحيد يعقوب العلي، مصدر سابق ، ص ١٤ .

كفاءة وكفاية خدماتها المجتمعية والانطلاق نحو وضع خطة استراتيجية للتنمية المكانية المستدامة لإنتاج نوعية جيدة من الحياة الحضرية ، وتلافي المشاكل التي يمكن أن تحصل.

٢- المفاهيم المتعلقة بالتنمية المكانية للمدن:

أ- ماهية التنمية المكانية للمدن[١]

تعددت مفاهيم التنمية المكانية واختلفت باختلاف أيديولوجية أصحابها، ولكن على العموم فأن التنمية تهدف إلى تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف الأنشطة التي يمارسها السكان، والتي يسعى من خلالها إلى الارتقاء والتوسع في المجتمع الحضري لكي تكون بيئة المدينة أكثر راحة لسكانها.

حيث تعرف التنمية المكانية بشكل عام على إنها مجموعة من الاجراءات أو الافعال التي من شأنها إزالة المعوقات أو المحددات البنيوية التي تعيق التطور المكاني للمدن واظهار القدرات المكانية الكامنة للوصول إلى حالة توازن بخطوط متوازنة مع الاقتصاد الوطني.

أما التنمية المكانية الحضرية فهي مجموعة من الإجراءات والاساليب التي تهدف إلى عملية التغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمدن، وتحسين ادائها الوظيفي عن طريق رفع كفاءة وكفاية المكونات الداخلية فيها للارتقاء بالمجتمع الحضري نحو الأفضل وفق بيئة حضرية متوازنة[٢].

ب- مفهوم التنمية العمرانية.

تعرف التنمية العمرانية بأنها الارتقاء بالبيئة الحضرية وتوفير الاحتياجات الاساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية، وذلك

(١) صفوح خير ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ – ١٥.
(2)Antoni KukCNSKI, Regional Disaggreqtion of national Policies and Plans, of Cit.

في اطار المحددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحددة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو أهدار مواردها[١].

وقد عرفها سعد الدين ابراهيم بأن التنمية العمرانية هي(انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أم جماعة أم مجتمع).

ويتضح من خلال هذان التعريفان بان المجتمع الحضري هو المستهدف ، ولكي تنتج عملية التنمية فلا بد من أن تتم ضمن اطار خطة مبنية على أساس التكامل بين عناصر التنمية الرئيسة والمستويات المكانية المختلفة (وطني ، اقليمي ، محلي) .

وعرفت الدراسة التنمية العمرانية: بأنها تحسين نوعية الحياة في المدينة دون ترك أعباء للأجيال القادمة ، لا سيما الجانب العمراني والبيئي والثقافي والسياسي فضلاً عن الجانب المؤسسي والاجتماعي ،وان الطموح هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة فضلاً عن التوازن بين المدخلات والمخرجات التي تؤدي دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق

ج- مفهوم النظام الحضري.

يعد النظام الحضري أحد أنماط التفاعل البشري مع البيئة التي تمنحه أسس إنشاء شبكة من المستوطنات الحضرية التي تكون مراكز للسكان والاستقرار والعمل والتنمية التي تأخذ على عاتقها إدارة الموارد وتوظيفها بما يتناسب مع اعداد السكان في المنطقة، وتتمثل فيه مجموعة من المدن تتنافس وتخضع لإنظمة إدارية على المستوى الإقليمي أو الوطني، وتكون على مستوى متفاوت من تصميم وإدارة وتوظيف مواردها، ونسب متفاوتة من السكان والأنشطة الاقتصادية والوظائف والخدمات، ومن ثم فإن الأساس الاقتصادي يختلف من منطقة إلى أخرى ضمن نطاقها الجغرافي، وبعد النظام الحضري إحدى

(١)محمد السيد طلبه و محمود حمد المرسي - تحديات الادارة في التخطيط المكاني ، منتدى الوزاري العربي الأول للسكان والتنمية الحضرية ، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، جمهورية مصر العربية ، بلا تاريخ ، ص ٣.

الأعمدة الرئيسة في دراسة جغرافية المدن، إذ ينظر الجغرافي إلى المدن المختلفة التي يتكون منها النظام الحضري بوصفها نقاط منتشرة فوق الحيز المكاني، حيث تعامل تلك المدن كوحدات مستقلة تدرس من خلال العلاقة بين حجومها ورتبها، وأنماط توزيعها بصورة رئيسة [١] .

يتميز النظام الحضري بشبكة متوازنة من المستوطنات الحضرية التي تتقدم وفقا لحجم السكان، والناتج الاقتصادي والاجتماعي، وقدرة المراكز على الاستقطاب السكاني، وبذلك تحدث حالة عدم التوازن والإختلال في الشبكة الحضرية، وقد أهتم كثير من علماء الدراسات الحضرية بنمو ونشوء المدن، والتوزيع المتوازن للسكان في البيئة الحضرية، فسياسة التنمية العادلة أو سياسة التوازن المكاني تحتاج إلى توزيع متوازن لمشاريع الاستثمار والتنمية، لأن المدن لا توجد بمعزل عن غيرها فهي تنمو أو تتدهور بسبب علاقاتها أو الترابط مع مجموعة أكبر من الأماكن الحضرية هذه المجموعة المترابطة من المدن نسميها النظام الحضري [٢].

خامسا: الادارة الحضرية:

١- معوقات الادارة الحضرية:

لقد أدى النمو المفرط للسكان الذي تجاوز معدلات النمو المحدد والمعتمد في الدراسات التخطيطية (أي تعتمد معدلات النمو على الزيادة الطبيعية والهجرة) إلى زيادة التركزات المكانية للسكان عبر مختلف أحجام المستقرات البشرية، وبالرغم من المحاولات التي تقوم بها الإدارات البلدية المحلية أضافة إلى المحاولات التي تبذلها أمانات العواصم أكبر من توسع في استعمالات الأرض الحضرية ، وزيادة الأنشطة الاقتصادية التي تعبر عنها هذه الاستعمالات، الا ان غياب الدراسات الاستراتيجية لاحتواء هذه التوسعات وتوجيهها وعدم تقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، أدى إلى ظهور مشاكل ذات

(١) حسين الجعفري، موسى سمحة، الترتيب الهرمي والتوزيع المكاني للمدن في اقليم جنوب الأردن، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (٤٥)، العدد (٤)، ملحق(١)، ٢٠١٨، ص ٣١١.

(2) Larry S.Bourne,Studying growth and changing in the Canadian urban system Center for urban and community studies, Research working groups: http://www.urbancentre-utoronto .ca/ researchgroups /urbansystems .html

صعوبة في مسألة السكن والخدمات الاقتصادية، مما يولد ضغطاً كبيراً على المنافع والخدمات وسائر أنواع البنى الارتكازية، ويمكن إجمال معوقات الإدارة الحضرية بالآتي[١].

– النمو السريع غير المنضبط والذي تمثله بالدرجة الأساس الهجرة غير المحسوبة من الريف إلى المدينة (من اقليم المدينة)، ومن خارجه والتي تؤثر سلباً على كفاءة وكفاية الخدمات المجتمعية حيث تؤثر هي الأخرى على بنية المدينة مما ينتج عنها تدهور نوعية الحياة العامة فيها ، وبتعبير آخر حدوث ظاهرة عدم التوازن بين الاقليم والمدينة بسبب تركيز على التنمية الحضرية دون الأخذ بنظر الاعتبار تنمية الاقليم الريفي، مما يجعل فرص العمل في المدينة دون غيرها، وهذا يسهم في الهجرة غير المحسوبة.

– عدم وجود مخططات هيكلية للأقاليم معتمدة تصنفها السلطات المركزية أو المحلية وعدم وجود برامج عمل متكاملة توضح التوزان في استعمالات الارض للأقاليم والمدن وهذا حتماً سوف ينعكس سلباً على أساس الدولة ككل واستعمالات الارض عبر مخططات الاقاليم[٢]، وصولاً إلى استعمالات الارض في المدن، وهذا ما يجعل المعوق المكاني قائماً في كل الاحوال مقابل ضغوطات الحاجة الآنية للمجتمع والدولة، فتكون عمليات التخطيط بمثابة استجابة لمشروعات متناثرة وغير مدروسة تتقدم بها مؤسسات الدولة في المحافظات والوحدات الإدارية المحلية .

– افتقار رؤية استراتيجية مركزية موثقة للتطوير الحضري وتحسين أوضاع المدن، وخاصة تلك التي تعاني من تجاوزات وضغوط الكثيرة التي تعترض عملية التخطيط وتحرفها عن المسار الموضوعي والعلمي النمو وتطوير وتوسع المدن والمساهمة في ظهور المشاكل المشار إليها .

(١)منصور احمد ابو زيد ، الايكولوجيا الحضرية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدينة ، مصدر سابق، ص٧٠.

(٢)عبد القادر الشيخلي ، نظرية الادارة المحلية والتجربة الاردنية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٨٣ ، ص ٧٢ – ٧٣ .

-عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية الحضرية أن وجدت، أو استكمال تنفيذ الخطط العمرانية نتيجة افتقارها إلى المال للإنفاق الكامل عليها ومواصلة الإنفاق من قبل الإدارة الحضرية، وذلك لعدم كفاية التخصيص وعدم القدرة على اقناع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات الخطط التي يجب أن تدرس وتحدد مساهمة القطاع الخاص فيها .

- ضعف تطبيق القوانين والتشريعات لوضع وحماية الخطط التنموية للمدن فضلاً عن وجود مسائل تشريعية وقضائية نافذة تحتاج إلى حلول في مجال تعامل الحكومات المركزية والمحلية مع الأرض والعقارات القائمة وتقدير قيمتها الحقيقية أو الأثرية أو الجمالية سواء كانت عامة أو ملكيات فردية ، وقد انعكس هذا الأخير إلى تراجع الطراز المعمارية وفقدان المجتمعات الحضرية الحديثة للهوية العمرانية والجمالية التي كانت تتميز بتنوعها الناجم عن أرض الحضارات القديمة والمتعاقبة عبر العصور.

- لا توجد إدارة حضرية للمدينة بل توجد مديرية بلدية تقوم بمهام الإدارة وهذا خلل في إدارة المدينة، مما يتطلب الانتباه له وهو حالة عامة على مستوى العراق ككل.

- عدم كفاءة الجهاز البلدي وافتقاره إلى موظفين كفونين ذات اختصاص في إدارة المدن.

-تجاوز المتنفذين على المساحات الفارغة المخصصة لإقامة المؤسسات عليها كالتعليم والحدائق والمتنزهات واماكن التوسع الحضري المستقبلي[1].

٢- عناصر الادارة الحضرية

يتضح من خلال تعريف الإدارة الحضرية وتوظيف المهام المستندة إلى مقوماتها ، إن هذا المستوى من الإدارة يتركز على العناصر التي تقع على عاتقها تحديد السياسات والبرامج الملائمة لعمليات التطوير والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لسكان المدينة ، اضافة إلى ذلك السعي المستمر لإيجاد الحلول المناسبة

(١) عثمان محمد غنيم ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، ط ٣٥ ، كلية التخطيط والادارة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٨٣-٨٤ .

للمشكلات التي تواجهها المناطق الحضرية من أجل جعلها قادرة على القيام بالوظائف المطلوبة منها، الا أن اختلافاً مؤكد سوف يحصل بين المناطق الحضرية في المدينة الواحدة نتيجة الاختلاف بين الخصائص الاجتماعية لسكان المدينة والامكانيات والموارد الاقتصادية المتهيئة أمام تطور هذه المدن وصولاً إلى طبيعة الوظائف الاساسية التي تؤديها المدن ، وهذا حتماً ما يجعل السياسات والبرامج المتبعة من قبل الإدارات الحضرية مختلفة من بين مدينة وأخرى من أجل إنجاز الوظائف المطلوبة وفقاً للأهداف المرسومة[١] .

لذا يجب توافر عناصر اساسية مشتركة في هذه الإدارات والتي لا يمكن بدونها أن تقوم هذه الإدارات الحضرية بمهامها وأن اختلفت طبيعة المدن التي وكلت عملية تطويرها وتنميتها الى تلك الإدارات ، وتتمثل هذه العناصر كالاتي[٢]:

- الإدارة البينية الحضرية .

-إدارة المشاريع الحضرية

-إدارة التنمية الحضرية .

- إدارات استعمالات الارض بالشكل الأمثل.

- اعتماد معايير التخطيط العمراني في إدارة المدينة التي تعتمدها السلطة المركزية لتحقيق متطلبات السكن وصولاً إلى حياة أفضل (تقليل الوقت والجهد والامكانيات).

- تحديد الموارد البشرية لمؤسسات الإدارة الحضرية ، والتي تتمثل بالقدرات البشرية من ذوي الاختصاص لتخطيط وتصميم المدينة أو لوضع حلول لمعالجة المشاكل القائمة أو التي قد تحدث مستقبلاً وتلافيها والموارد المتمثلة بالإنسان والمواد الأولية والارض وغيرها، اذ ان الموارد البشرية هي التي تساعد على تنفيذ أهداف الإدارة الحضرية المثلى وتطبيقها.

(١) أحمد رشيد ، نظم الحكم والادارة المحلية ، دار المعارف للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٠

(2)urban management policies& innovations in developing countries .G.Shabbir cheema ,1993, P. 22

– وضوح العلاقة بين القطاع العام الذي تنتمي إليه الإدارة الحضرية والقطاع الخاص وبما يحقق التنمية الحضرية فيها ، ويتم ذلك من خلال مشاركة جميع الاطراف في صنع القرارات حيث لا تتم تنمية المدينة إلا بمشاركة القطاع الخاص والعام، وتحقيق الترابط بين صانعي القرار ودوائر الدولة التي تتخذ الخطط والمخططات لتنفيذها لصالح سكان المدينة، اذ تشارك جميع الأطراف في عملية صنع القرار، إضافة إلى وضع الخطط وتنفيذها لتنمية المكان بشكل عام والمدن بشكل خاص وظهور توازن وتوزيع أمثل للخدمات مقارنة بعدد السكان ومتطلباتهم، إذ إن تنمية المدينة لا تتم إلا بمشاركة القطاع الخاص والعام.

– اعتماد استراتيجية واضحة لعمل الإدارة الحضرية تحدد فيها وضع الخطط والبرامج التنموية مستقبلاً على وفق متغيرات السكان والحاجة إلى استعمالات الارض الحضرية لها. – وجود نظام تمويلي للإدارة الحضرية، لان أي عمل لا يمكن أن يرى النور دون أن يكون له تمويل مالي كاف لتنفيذ ما جاءت به المخططات الاساسية للمدن ومع كل هذا فأن الإدارة الحضرية تستند إلى محاور أساسية تسعى الى تحقيقها وهي[1].

– نظم الإدارة الحضرية .

– توفير الخدمات والبنى التحتية.

– حماية البيئة وتحسينها .

٣– مهام الإدارة الحضرية:

ان هدف بيان مهام الإدارة الحضرية هو توضيح التحديات التي تواجهها المدن، وإظهار نطاق وتنوع الاجراءات والأساليب التي تدعو إليها، حيث دفعت عملية التحضر الكبيرة والسريعة في مختلف مدن العالم إلى تراكم العديد من المشاكل وأصبحت هذه المشاكل تعاني منها مدن اليوم في الابعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية كافة، إذ سبب ارتفاع حجم السكان ضغطاً متزايداً على الارض الحضرية وطلباً على الخدمات المتاحة ، مما دفع ذلك إلى البحث عن إدارة تعنى بأعادة التوازن بين

(١) عصام الدين محمد على ، (دور التشريعات العمرانية في التنمية الحضرية المستدامة) ، ط١ ،دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٢ .

المتطلبات المستقبلية الحالية للأرض الحضرية، وانتهاء بمحاولة لتنسيق بين العوامل المختلفة التي تؤثر على مستوى هذا التخصص من سكان ونشاطات ومصادر التمويل[1]، وهذا دفع إلى اعتماد أسلوب الإدارة الحضرية التي تأخذ على عاتقها تحقيق الاستخدام الكفوء للموارد البشرية والمالية باتجاه تحقيق المتطلبات السكانية في المدن، بل تحقيق تنمية حضرية فيها بأبعادها الاجتماعية والعمرانية والبيئية وذلك لتحقيق اهداف التطوير الحضري للمدينة واتساعه المتكامل بين الخطط المحلية والخطط الوطنية حيث صارت الإدارة الحضرية مسؤولة على جملة من المهام يمكن حصرها بالاتي:

- بما إن الأرض تمثل الرصيد الاحتياطي للتطور الحضري، لذا كان من مهام الإدارة الحضرية السيطرة التامة عليها وعدم التفريط بها داخل المدينة.
- العمل على توفير الأمن والأمان لديمومة استثمارات الارض المخصصة: واستطاعتها في تنفيذ مخططات التطوير قصيرة الأمد ومشاريع الإسكان وغيرها من المشاريع البناء والخدمات.
- الأستخدام الكفوء والفعال للموارد البشرية والمالية والاستفادة من المعلومات التي تخدم التخطيط والتوجيه والتنظيم فضلا عن الرقابة.

- اتخاذ الإجراءات الآمنة التي تصبو في استثمار الأرض وتنفيذ مخططات التطوير قصيرة الأمد مثل مشاريع الاسكان وغيرها من المشاريع الابنية والخدمة.
- وضع برنامج زمني للاستثمار من قبل الإدارة المحلية والاقليمية والوطنية، وذلك لتنفيذ مخططات التطوير المستقبلي للمدينة.
- الحكم والتمويل البلدي من خلال عناصر الإدارة الحضرية ، أضافة إلى ذلك القدرة على اتخاذ القرارات ومن ثم تنفيذها .

- تنفيذ أعمال البنى التحتية والفوقية بحيز الأرض المخصصة لأغراض السكن والخدمات.

(١) منظمة المدن والعواصم العربية ، (أساليب الادارة والتنظيم في خدمة المدن العربية المعاصرة) ، وقائع المؤتمر السابع للمنظمة ، الجزائر، ١٩٨٤ ، ص ٣٦.

– القدرة على إيصال الخدمات العامة بشكل كفوء بما فيها ايجاد توازن بين متطلبات الخدمات الحضرية والاهتمام بالإدارة البيئية والتقليل من تأثيرها الحضري.

– التنافس بين المدن والقدرة على جذب الاستثمارات للقطاع الخاص وتحقيق وظائف متعددة دون اتساعه لحالة التمركز في مناطق محددة .

٤– اهداف الإدارة الحضرية[١]

من المعلوم أن كل إدارة تصبوا إلى مجموعة من الاهداف المرجوة منها وإن نجاح الإدارة الحضرية قائمة على قياس مدى تحقيق الأهداف والتي تتمثل بما يأتي:

– حماية صحة وسلامة سكان المدينة من كل أشكال التلوث البيئي ودرء الأخطار المحتملة للبيئة الحضرية بمكونيها الطبيعي والمبنى.

– حماية البيئة الطبيعية من التدهور بفعل استهلاك المباني لمواردها والتخلص من مخلفاتها.

– تحسين البيئة الحضرية من التلوث عن طريق ترشيد استهلاكها من الموارد الطبيعية بما يضمن سلامة السكان.

٥– تحديات الادارة الحضرية[٢]:

– دراسة البيئة الحضرية في داخل المدن من قبل علم واحد (Individual) في حين أن العلاقات المعقدة للمدينة داخل وحدة مساحية صغيرة تستوجب تدخل علوم عدة لمعالجة المشاكل التي تقع فيها .

– المؤثرات الناتجة من سلوكيات سكان المدينة، والتي تضر بالصحة العامة وخاصة ما يتعلق بتلوث الهواء والماء والمخلفات وتدهور البيئة من جرائه.

(١) خلف حسين واخرون، استراتيجيات الادارة الحضرية، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٨، ص١٤٦-١٤٧.
(٢) عبد المنعم أحمد الفقي ، مصدر سابق ، ص٤٠ .

– الهجرة السكانية وما يترتب عليها من الضغط المتولد على خدمات المدينة كما سبق ذكره.

٦– الاعتبارات التي تهم الإدارة الحضرية[١]:

– الصحة والامان لجميع السكان دون تمييز.

– إدارة الحوادث والحالات الطارئ .

– التدريب البيئي لما له من تأثير على توعية السكان في بيئتهم الحضرية .

– وسائل المراقبة لمتابعة سير العملية الإدارية عن كثب .

– تقييم المخاطر البيئية التي تتعرض لها المدن واخطرها التلوث والازدحام وغيرها.

– الاعتبارات الاقتصادية لما لها من تأثير على تمويل المشاريع التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع الحضري في المدينة، فضلاً عن الاتصال البيئي.

٧– تفعيل الإدارة الحضرية

أن تفاقم المشاكل التي صارت تعاني منها المدن وخاصة مدن العراق بالشكل الذي تم عرضه سابقاً ووجود المعوقات التي تحول دون تطبيق فعال للإدارة الحضرية يستوجب أخذ زمام القيادة الآن قبل أي وقت،من أجل تفعيل دور الإدارات الحضرية عبر مختلف المستويات لتشكيلاتها ، ويجب أن يستند هذا التفعيل إلى المقومات الأساسية للإدارة الحضرية المعاصرة وهذا يستوجب الأخذ بالأسس الاتية [٢]

١– تحديد الأطر الستراتيجية والتنظيمية وآليات العمل للإدارة الحضرية والتنمية الحضرية الذي يتم عبر الاتي:

(١) عبد الله فرحان، المدينة المعاصرة بين الفكر التخطيطي والادارة الحضرية (مدينة الفلوجة حالة دراسية) اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ،٢٠١١ ص ٢٧.
(٢) محمد أحمد و محمد جمال الدين ، أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري ، دار المعارف النشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢٨٤.

– إعادة هيكلة قطاع التخطيط والتنمية الحضرية من خلال توسيع البنية التنظيمية وتحديد الرؤى المستقبلية لاستراتيجية البناء والتطوير.

– ربط التخطيط والتطوير الحضري ببرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبرامج إعادة التأهيل والتطوير للمناطق الحضرية بالشكل المتكامل والمتوازن ، مع التأكيد على المدن الأقل نموا وتطوراً .

– تحديد برامج التسوية الحضرية للمدن سواء كانت مادية أو طبيعية أو بشرية ، وخاصة المدن الكبرى مع اجراء حملة من التطوير للمدن الصغيرة والمتوسطة وإحداث مناطق حضرية جديدة على وفق المعايير المعاصرة لإعادة توزيع مراكز الخدمات واقطاب النمو الحضري.

– اعتماد برامج التحديث والتجديد الحضري للمدن القائمة ومن ثم اعدادها لاقتصاد السوق الاجتماعي والتنافس والبناء .

– وضع سياسات الإدارة استخدامات الارض الحضرية وبرامج تخطيطية جديدة لمناطق التجمعات البشرية في المدن الكبرى ، إضافة الى السياسات ترفع كفاءة البني الارتكازية.

– بناء القرارات التخطيطية اللازمة لأعداد خطط التنمية الحضرية والنهوض بأطرها التنظيمية .

– تعزيز دور الإدارات المحلية في المشاركة بعمليات التطوير والتنمية الحضرية وبناء القدرات لهذه المستويات من الإدارة .

– تشجيع القطاع الخاص المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي وذلك للمشاركة في تطوير وتنمية البيئة الحضرية .

– إقامة إدارات شراكيه للتخطيط الحضري والعمراني حيث تكون منفتحة على المبادرات الإبداعية من الحكومة المحلية وشرائح المجتمع والفعاليات الاقتصادية الخاصة .

– تعزيز التعاون والتنسيق العربي والدولي عبر المنظمات وحقول التنمية الحضرية[1].

(١) محمد احمد ومحمد جمال الدين ، اهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو، مصدر سابق ، ص ٢٨٤.

٢- اعتماد الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لتفعيل الإدارة الحضرية ، عبر ما يأتي[١]:

- إعادة النظر بالتشريعات والنظم والقوانين المتعلقة بالعملية التخطيطية والتنظيم العمراني وتحديثها بما ينسجم مع منهج التخطيط الاقليمي المتوازن والحضري المتأمل مع اعادة النظر بالسياسات والتشريعات والممارسات المختلفة للقوانين النافذة والفاعلة في مجال مدن الملكية العامة والفردية .

- إصدار التشريعات والنظم والقوانين التي تضمن إعادة قطاع التخطيط العمراني والتطوير الحضري للمدن .

- تطوير وتحديد الأنظمة التي تتعامل مع الارض وتقدير قيمتها الجمالية والاثارية وذلك وفق تقديرات عادلة للعقارات والاستملاكات التي تقوم بها الدولة، وتحديد قواعد بالعقارات من السوق الحرة مع إمكانية إلغاء التشريعات العمرانية التي تسمح بتسوية المخالفات ووضع الضوابط التشريعية الصارمة لمعالجة المشاكل في المناطق الحضرية العشوائية لإيقاف توسعها نهائياً .

- تطوير وتحديث طرائق وعلاقات العمل التخطيطي المركزية والمحلية مع تحديد سبل وأطر الإنتاج على المشاركة الشعبية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وإدارات الحكم المحلي.

٣- اعتماد الأطر وأدوات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة ، عبر ما يأتي :

- بناء قاعدة أو منظومة معلومات عريضة في مجال التخطيط الحضري الشامل.

- إعداد وتأهيل الخرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والصور الفعالة .

- تضمن المخططات الطبوغرافية ودمجها مع المخططات العقارية والتنظيمية.

- إعداد المصورات التوجيهية المخططات الاساسية والتوجيهية للتجمعات البشرية .

(١) محمد أحمد و محمد جمال الدين ، اهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري، مصدر سابق، ص ٢٨٥.

– اعتماد أساليب تحليل الامكانات لمناطق التنمية الحضرية ومحيطاتها وتحديد اتجاهات التوسع الحضري .

– محاولة محاكاة النظم والاساليب العلمية المتعددة لدى العلوم الأخرى من أجل السيطرة على فعاليات التخطيط الحضري أو تحليل الامكانات أو تحليل عناصر التطوير الحضري.

سادسا: طبيعة التحضر في البلدان النامية:

خصائص التحضر في البلدان النامية[١]

بدأت العناية بقضايا التحضر في الدول النامية يأخذ شكلا أكثر تبلورا خلال الستينيات من القرن الماضي، بعد أن ظل موضوعا مهملا سوسيولوجيا قبل ذلك الوقت فنجد ((فريدمان١٩٦٠)) قد كان له الفضل في الجمع بين العديد أفكار التنمية الاقتصادية والتغيير المكاني، كما أن مثل هذا النموذج قد استطاع أن يشكل نظريات معيارية بسيطة للتنمية المكانية في الدول النامية، و إنه يكون من المفيد دراسة هذا النموذج لشموله على العديد من الأفكار السائدة حول التنميتين المكانية و الاقتصادية التي يتبناها العديد من علماء الاجتماع و التنمية في الستينيات من هذا القرن وحتى اليوم، نجد أنه يشتمل على أربع مراحل قد مر العالم الثالث في مسيرته وفي نموذج ((فريدمان)) للتحضر، كما يساعد هذا النموذج على فهم التعميمات التي أدت إلى ظهور النمو الحضري ومظاهر التباين الإقليمي في كثير من بلدان العالم الثالث، وهذه المراحل تسير تبعا لتطور النسق المكاني والإقليمي المتكامل.

المرحلة الأولى: تقدم تصورا تاريخيا للمناطق السكانية المهملة في ظل استعمار اقتصادي يستخدم هذه المناطق في الإنتاج الزراعي واستخراج المعادن وفي ضوء هذا الإنتاج تنمو المراكز الحضرية التي تشرف على إدارته وتصديره.

(١) السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين المكان و الزمان ، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع ، ١٩٩٧، ص ١١٦.

المرحلة الثانية: تتميز ببداية التصنيع و تكثيف الانتاج المتنامي للاستثمار في مدينة أو مدينتين واذا تتزايد مظاهر التباين الحضري بين مناطق الإنتاج الصناعي ومناطق الإنتاج الزراعي، وعلى هذا التصنيع تشهد مراكز الإنتاج نموا حضريا يرتبط اقتصاديا مع هذه المراكز وهذه المحصلة هي نمو مدن الإنتاج.

المرحلة الثالثة: تتميز بالنمو الصناعي والوعي السياسي وهما متلازمان، وبقدر الوعي السياسي تتجه الحكومات الوطنية إلى برامج التنمية في المناطق الصناعية وهي برامج تتماشى والميكانيزمات الاقتصادية هذه المناطق.

المرحلة الرابعة والأخيرة: هنا يتضح نمو اقتصاد المناطق في شكل تتكامل فيه جهود تتلائم مع سياسة الدولة، وفي ضوء هذا التكامل ينحصر الخلل الاقتصادي بين المناطق وينشأ توزيع حضري متوازن بين المناطق التي تتنامى بفعالية مع رأس المال الوطني ودعم الاقتصاد الحكومي، ويعد هذا النموذج تصوري ومعياري في نفس الوقت.

كما يختلف النمو الحضري من مرحلة إلى أخرى تبعا لاختلاف أسبابه وتعددها من منطقة لأخرى، كما تختلف نتائجه ومن هنا يمكن استعراض بعض نتائج التحضر.

١ – التغير المهني: يقوم التحضر على التمايز المهني والتخصص، وتقسيم العمل وهو عكس ما يحدث في المناطق الريفية حيث يكون العمل في الأساس زراعيا ويتم في حدود المترل بأقل قدر من التقسيم والتمايز والتخصص الوظيفي في الأدوار، كما يكون النتاج أقل اعتمادا على الوسائل التقنية، في المدينة يتطلب ذلك تنوعا في الأعمال والمهن وتدريبا مكثفا ومهارات وخبرة، لهذا نجد أن وظيفة الأسرة كوحدة اقتصادية في المجتمعات الحضرية قد انهارت وحلت محلها مؤسسات متخصصة، وأصبح المصنع نتيجة لهذا هو مكان العمل وقد صاحبت هذه التغيرات في نطاق العمل[١].

٢ – التغير الديمغرافي: بالنظر إلى المكونات السكانية الرئيسة من وفيات وخصوبة وهجرة فقد أظهرت المجتمعات الحضرية اختلافا واضحا عن المجتمعات الريفية بمعنى أن المدن التي تحتوي على نسبة كبيرة من الأشخاص أكثر من المناطق الريفية التي

(١) **محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، دار المعارف للنشر، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص٩٣.**

تتضمن نسبة كبيرة من السكان المسنين والصغار، بعبارة أخرى فإن نسبة السكان ممن هم في سن الإنتاج ((الشباب)) موجودين وبأعداد هائلة في المدن عنه في الأرياف بسبب تفضيلهم للهجرة عند توفر فرص العمل والتعليم في المدينة.

٣- التغير في المؤسسات الاجتماعية: وثمة نتيجة أخرى ترتبط بالتحضر تتمثل في تغير المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية والأسرية فأسلوب الحياة الحضرية لا يعرف الضبط الاجتماعي القوي ويتميز بضعف العلاقات الاجتماعية.

٤ – الهجرة: يؤكد معدل التحضر وأهميته بالنسبة لتحديث في الدول النامية يؤكد الحاجة لدراسة العلاقة بين الهجرة والتحديث الاجتماعي والاقتصادي فالهجرة تتبلور كعامل في الإسراع في المراكز الحضرية أخذت شكلا جماعيا في معظم دول العالم النامي خصوصا من الفرص الاجتماعية والاقتصادي للمهاجرين[١].

(١) محمد عمر الطنوبي، مصدر سابق ، ص٩٤.

Abstract

The Urban development is one of the important goals that all cities' administrations are trying to achieve as it is the means through which the quality of good life can be reached, That goal that urban systems in developed and developing countries seek to aim at both because it is the way to provide an appropriate and comfortable urban environment so that its residents can practice their lives and complete their work to the fullest without problems or obstacles, making that environment ideal for living and working, These goals cannot be achieved without successful urban management, especially in cities that are experiencing rapid urban growth.

This study dealt with the spatial variability of urban development indicators within the neighborhoods of Al-Khalis city for the year 2021, through a questionnaire, As the answers of the questionnaire were tabulated in the form of statistical tables represented by maps by dividing categories, using the (Neutral Break) method, which is one of the tools of the (ARC MAP 10,8) program into three levels related to (residential, economic, social and service indicators), This is due to their clear impact on the life of the population, The thesis came in four chapters, the first chapter dealt with two topics, the first topic, which is the theoretical framework, and it included the main study problem, The problem states that the existence of spatial variability in urban development indicators within the neighborhoods of Al-Khalis city, which include (17) residential neighborhoods, The second topic in this chapter dealt with the two concepts of development and urban management, As for the second chapter, it dealt with the most important indicators, which is residential indicator, which came in two subsections: the first topic deals with external housing indicators and the second topic deals with internal residential indicators, However, the third chapter dealt with three sections.

The first topic dealt with economic indicators, the second topic dealt with social indicators, and the third topic dealt with service indicators, The fourth chapter included the future predictions for the next ten years for the following (educational, health, religious, recreational and residential services , The study reached the most important conclusions, including the housing indicators, which had clear indications about the relative numerical distribution according to the number of families living in the housing unit, We find that one family has a greater proportion than the rest of the families, at a rate of (82,0%), while the families that exceeded three members or more